الباب الأول

التعريف والأسباب

obeikandl.com

obeikandl.com

تعريف البطالة

قد يبدو للوهلة الأولي أن تعريف العاطل بأنها من لا يعمل هو التعريف الصحيح والكافي لكن الحقيقة هو أن التعريف غير كاف وغير دقيق، فليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلاً، كما أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعتبر أيضاً عاطلاً، فدائرة من لا يعملون تعتبر أكبر بكثير من دائرة العاطلين .

فعند إعداد الإحصاءات الرسمية عن البطالة لابد أن يجتمع شرطان أساسيان:

- أن يكون قادراً على العمل وبالتالي يخرج عن دائرة العاطلين كل من العجائز والمرضي.

-أن يبحث عن فرصة للعمل وبالتالي يخرج بذلك من دائرة العاطلين كل من الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات ممن هم في سن العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه.

كما يخرج أيضاً بمقتضى هذا الشرط الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماماً نتيجة لفشلهم السابق في الحصول على عمل .

وكذلك يخرج من دائرة العاطلين أولئك الذين لا يبحثون عن عمل نتيجة أنهم على درجة عالية من الثراء تجعلهم في غني عن العمل [1].

وقد عرفت البطالة بأنها حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته ، أما منظمة العمل الدولية فقدعرفت المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الدين هم في سن العمل والراغبون فيه والباحثون عنه لكنهم لا يجدونه [2]

التعريف الاجرائي

البطالة هي تعطل كل إنسان قادر على العمل ، راغباً فيه باحثاً عنه، يقع في دائرة القوى المنتجة أي يكون عمره ما بين 15 و60 سنة مدرباً على العمل أي له حرفة أو خبرة ما، و لا تتوفر لديه فرصة للعمل ولا يملك رأس مال نقداً كان أو عيناً.

ويمكن القول بأن البطالة هي بقاء الفرد بلا عمل وعجزه عن الكسب بغض النظر عن أسباب ذلك ،كما ان البطالة تاريخيا تحكمت فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية، وبالنظر إلى ما ذكر من أرقام فلا مجال للشك في أن البطالة قد تجاوزت الخطوط الحمراء خاصة في الوطن العربي ،فللبطالة انعكاساتها على المجتمعات ماديا ومعنويا وعلى جميع

[1] - البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة- عاطف عجو، ص 20.

[2] - عاطف عجوة : المرجع السابق ،ص22.

obeikandl.com

المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، مما يوجب على الجميع أفراداً وحكومات الاسراع لتدارك المشكلة واحتوائها عن طريق ايجاد علاج مناسب لها للنهوض بالمجتمع ومؤسساته المختلفة .

تاريخ البطالة:

يعتبر عقد العشرينات تاريخاً محدداً لنشأة ظاهرة البطالة عالمياً فقد سجل أعلى معدلات البطالة في يوم الخميس الأسود تشرين الأول 1992م، بعد ضخ كميات كبيرة من الأسهم والسندات التي تمثل وقتها الرأسمال الأساسي لكبرى الشركات العالمية وتوالت قائمة الإفلاسات لعدة بنود حيث أفلس في عام 1930ما يقرب من 1325بنكاً ثم جاء عقد الثمانينات وهو العقد الأول لعولمة الفقر والبطالة، حيث بدأت أزمة الركود العالمية في عامي 198201981وبعد ذلك بدأت ظاهرة البطالة تبرز عربياً بشكل تدريجي فسجلت معدلات متفاوتة في الجزائر مثلاً وصلت النسبة إلى 24% ومصر 17% والأردن 18%، وتأرجحت في دول أخرى تبعا لتأثرها بالأزمات الاقتصادية العالمية.

وبحسب تقرير التنمية البشرية عام 1997م لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فقد ازداد الفقر في الثمانينات وأوائل التسعينات خلال فترة صعود العولمة وتراوحت أرقام البطالة في البلدان الصناعية عام

1995حوالي 35مليون عاطل، وعلى الصعيد العالمي ثمة 150مليون متعطل عام 1998 ونحو 900مليون يعملون جزئياً.

تعدُّ البطالة مِنْ أهمّ الأزمات التي تُهدّدُ استقرار المُجتمعات، وتوجدُ مَجموعة مِنَ الأسبابِ التي تُؤدّي إلى ظهورها، تختلفُ مِنْ مُجتمع إلى آخر، ومِنْ أهمها: الأسبابُ السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، ولكلٍّ منها مُؤثراتٌ ونتائجُ سلبيّة تُؤثّرُ على المُجتمع والآتيّ معلوماتٌ عن هذه الأسباب:

أسباب ظهور البطالة بشكل عام

وصلت نتائج التقديرات الإحصائية إلى أن ما يقارب مليار عاطل عن العمل يتوزعون على مختلف أنحاء العالم وهذا الرقم فى حد ذاته يمثل نذير خطر ومصدر قلق حقيقي لمستقبل المجتمع العالمي الذي ينشده الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والسبل الكفيلة بتحقيق القدر الممكن من الاستقرار النسبي في المعيشة الحرة. وقد وضعت جداول وإحصائيات النسب التي تكشف عن مساحة توزيع العاطلين عن العمل وتباين هذه النسبة من حيث خطورتها في بعض المجتمعات حيث تشكل بيئة البطالة جواً ملائماً لنمو الجريمة والعنف وهذا ما يلاحظ بين عدد العاطلين عن العمل في مجتمع ما وبين ارتفاع مستوى الجريمة فيه في حين ترسم

البطالة صورة أخرى للمجتمعات الآسيوية والأفريقية التي تعاني بعض بلدانها من نفس المشكلة حيث تنتج حالات من الانحراف جعلت بعض هذه الدول تعتمد في اقتصادياتها بالدرجة الأولى على موارد اقتصادية غير مشروعة ولم تنحصر نتائج مشكلة البطالة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بل تعدى ذلك إلى وقوع دول بالكامل في أسر القوى الغنية سواء كانت هذه القوى أفراداً أو مجموعات أو دولاً حيث أن سوق العمالة يخضع هو الآخر للاحتكار من قبل هذه القوى لأغراض سياسية، ولا يعني بالضرورة أن هذه الأخيرة هي سبب انتشار هذه الظاهرة لتشابك العوامل والأسباب فالبطالة لا تخلق من العدم لذلك لابد من وجود مسببات لنشأة ظاهرة البطالة في المجتمعات ومن تلك المسببات التي تساعد على نشأة ظاهرة البطالة التالي:

1- فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف:

تبدأ البطالة من النقطة التي ترتكز عليها سياسات الدولة ونظرتها إلى سياسات التشغيل العام فنجد أن انتشار البطالة في مفاصل الدول التي تتبع سياسات خاطئة في التوظيف يكون أكثر، حيث تكون فيها الحكومات ملتزمة بسياسات التعيين والتشغيل وبالذات عندما تعجز الدولة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين فتلجأ إلى حشو الجهاز الحكومي بالعاملين التي تفوق قدرة تلك القطاعات على استيعاب هذا

العدد الضخم من العمالة التي تشكل ضغطاً على التكاليف وإهدار في نفقات الأمة نتيجة لتلك الممارسات الخاطئة لمثل هذه السياسات وقد تنتشر البطالة المقنعة وهي تلك البطالة التي تتسم بالتوظيف والتشغيل لأعداد كبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الإنتاجية واقترابها إلى الصفر بسبب رغبة الدولة في مجرد تقديم دخول ومرتبات للمواطنين وفق نظرية ريع المواطنة فيتم تعيينهم في وظائف غير حقيقية ودون حاجة إليهم في هذه الوظائف الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل جزء هام بل من أهم عناصر الإنتاج هو عنصر العمل والإنتاج على الصعيد الاقتصادي أما على الصعيد السياسي فستؤدي تلك السياسات إلى خلق حالة من التحلل من المسئولية اجتماعياً وسياسياً وحالة من السلبية إذ أن هذه القوى العاملة تكون في الشكل كقوة عاملة ولكنها عاطلة واقعياً ولا تقوم بأي عمل إيجابي ومنتج ونتيجة الأجور التي تمنح في ظل مثل تلك السياسة وهي أجور متدنية للغاية الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الرشوة والفساد.

2- سياسات التعليم والتوجيه التربوي:

تعتبر سياسات التعليم من العوامل التي تساعد على نشأة ظاهرة البطالة في المجتمعات خصوصاً فيما لو أخذ فى الاعتبار الاختلال الذي ينتج عن عدم تناغم سياسة التعليم لبلد ما مع متطلبات النمو الاقتصادي

لذلك البلد ففي البلدان المتقدمة هنالك نوع من التكامل مابين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية ويتبع ذلك من إتباع سياسات تخطيط ممنهجة لقطاعات التعليم فيها كما أن الحاجة إلى التعليم العالي يعد أمر ضروري حيث يعتبره المنظرون دعامة رئيسية من دعامات التقدم والرقي ليس العبرة بعدد الخريجين منهم بقدر نوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة بما يتناسب وحاجة العمل وطبيعته إلى المهارات والكفاءات اللازمة له.

2- **أداء القطاع الخاص:**

يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في توفير متطلبات وعوامل نشأة البطالة حيث أن القطاع الخاص ينطلق من منظور ضيق لا يتعدى هدف تحقيق الربح فهي الضالة والهدف الأساسي فاستثمارات القطاع الخاص ماهي في الواقع إلا استثمارات خاصة تنشأ وفق نفس النهج والتصور الذي يعتمد عليه القطاع الخاص في كل عملياته الإنتاجية وبالتالي فلن تكون تلك القطاعات الخاصة مؤهلة للاستثمار في الجوانب التي يندر أو يضعف فيها الأداء الربحي للشركات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى تقليص مساهمات القطاع الخاص في سياسة التوظيف العام داخل المجتمع وبالتالي انتشار البطالة ونموها خصوصاً بين العمالة الغير

ماهرة كما أن تحقيق الأرباح في الحقيقة استدامة للعملية الإنتاجية إلا أن القطاعات الخاصة تتحمل أيضاً جزءاً من تبعات التنمية الاقتصادية التي تقع على كاهل المجتمع باختلاف طبقاته وشرائحه وعليها واجب وطني كغيرها من أجل تدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية ودفع الاقتصاد إلى الحفاظ على معدلات النمو فيه أملاً في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة التي ستنعكس على ازدهار السوق وتحسن القوة الشرائية وبالتالي دوران عجلة الإنتاج بشكل أكبر وأسرع مما كانت عليه في الماضي الأمر الذي سيحقق للقطاعات الخاصة أرباحاً أكبر ونمواً متزايداً فيها.

ومساهمة القطاع الخاص في نمو البطالة يكمن في طبيعة التكوين لذلك القطاع القائم في أساسه على تحقيق وفورات الربح عن طريق تقليص الإنفاق والتكاليف إلى أقصى ما يمكن ولوكان ذلك على حساب الأجور المدفوعة للعمالة حيث أن القطاع الخاص يعتمد في سياساته الوظيفية على اختيار الأكثر كفاءة والأقل أجراً ليدخله ضمن قوة العمل اللازمة لتحقيق الإنتاج المنشود هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن القطاع الخاص عندما يجد في خروج رأس المال إلى الخارج بغرض الاستثمار تكون عائداته الربحية أعلى بكثير مما يحققه ذات القطاع فيما لو استثمر داخل بلده ويساعد في خلق فرص عمل جديدة سنجد أن القرار سترجح

كفته لصالح خروج رأس المال بعبارة أخرى إن الربحية المحققة تطغى على أي شيء آخر بما في ذلك الانتماء الوطني وخير دليل على ذلك المساهمات المتواضعة للقطاع الخاص في خلق فرص العمالة في المملكة العربية السعودية التي ارتفع فيها حجم البطالة إلى نسب كبيرة جداً في مطلع القرن الواحد والعشرين حيث تعتمد أكثر القطاعات الخاصة في المملكة العربية السعودية على الاستثمارات في قطاعات البناء والتشييد معتمدين على توظيف العمالة الآسيوية الواردة إلى داخل المملكة نتيجة لأونها الأقل أجراً والأكثر استعداداً لتحمل أعباء العمل لساعات طويلة جداً وبأجور متدنية.

كما أن معدلات تسرب الاستثمارات السعودية للخارج تزيد بشكل كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد رغم أن اقتصاد المملكة العربية السعودية من الاقتصاديات الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط ورغم عضويتها في منظمة التجارة العالمية وقبولها لأكثر من 42 تشريعاً تجارياً جديداً وانجازها لأكثر من 38 اتفاقيّة تجاريّة ثنائيّة وتخفيضها للتعريفة الجمركية من 12 % إلى 5% أو أقل أحياناً.

4- الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة:

تعتبر الممارسات السلوكية في معظم المجتمعات النامية عموماً والبلدان العربية خصوصاً من المقومات الرئيسية الأخرى التي تساعد في تهيئة الظروف لتأسيس بيئة صالحة وحاضنة مناسبة لتفشي البطالة في مجتمعاتها حيث تؤكد الدراسات التي قامت بها منظمة العمل العربية التي أجرتها بمناسبة ذكرى تأسيسها على الدور السلبي الذي تلعبه السلوكيات الاجتماعية في تحديد أشكال وصور سوق العمل لدى المجتمعات العربية ، من خلال الإشارة الى أن 64% من المشاركين في الدراسة أكدوا أن أسرهم تحبذ أن يعمل أبناءها في وظيفة راقية حتى لو كان دخلها محدود والأخطر من ذلك أنها تحبذ أن يبقى ابنها عاطلاً عن العمل وألا يعمل في عمل يدوي حتى لو كان الدخل فيه أعلى من دخل الوظيفة الراقية بمعنى آخر تكريس مفاهيم مجتمع المظاهر والنفاق الاجتماعي وغيرها بدلاً من غرس مفاهيم الكد والاجتهاد والعمل ومعطيات الدراسة أكدت أيضاً على تهلهل أنماط سوق العمل العربي وإظهار جانباً من الأفكار التي ترسخت لدى الشباب والمعتقدات التي تقوم على أساس الإتكال والفساد وفن التملق والتزلف والمحسوبية فمن يملك المال والمركز يستطيع أن يحصل على الامتيازات التي قد لا يستطيع الفقير أو أصحاب الدخول المتوسطة أو الضعيفة أو حاملي

الشهادات الجامعية الأولية والعليا الحصول عليها وهكذا تترسخ مفاهيم طبقية فاسدة لدى هؤلاء الشباب وهي مفاهيم تكون في محصلتها سلوكيات وقيم جديدة تؤدي إلى تحطيم المجتمعات العربية وتآكلها من الداخل .

كما أن غلبة روح الوساطة والمحسوبية على مفاهيم العمل الجاد والصبر والمثابرة والعناد في الحق عمل على إشاعة روح اللامبالاة والإحجام والعزوف عن العمل فضلاً عن انعدام روح الجرأة والاحترام وبالتالي انعدام الدافع لدى الشباب الذي طغى على غالبيته الانهزام وعدم في العمل.

5- اللامساواة الجنسية في المجتمعات النامية:

تمثل اللامساواة الجنسية القائمة وفق مبدأ المجتمع الأبوي وتقاليده الصارمة صفة غالبة وان لم تكن شاملة لجميع الدول النامية الأمر الذي ترتب عليه اضطهاداً واقصاءاً وتهميشاً لأنشطة وقدرات إنتاجية تسهم في إضافات على حركة التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان ونتيجة للموروثات الاجتماعية وأنماط سلوكيات المجتمع الأبوي فإننا نجد أن هناك نسبة كبيرة من القوى البشرية تم إقصاؤها أو حرمانها من المشاركة الفعالة في عمليات الإنتاج بشكل عام وترتبت على ذلك نتائج أقل ما يمكن وصفها بأنها نتائج كارثية على مجمل الأنشطة الاقتصادية

بشكل عام حيث شكلت تلك السلوكيات والأنماط الاجتماعية عبئاً كبيراً يرمي بثقله على كاهل التنمية الاقتصادية الأمر الذي يترتب عليه إضعافاً لنسب النمو والتقدم للتنمية الاقتصادية بشكل عام.

ففي الدول النامية نجد أن معدلات حرمان النساء من التعليم بشكل أو بآخر يصل إلى أرقام ونسب كبيرة قياساً إلى بقية دول العالم المتقدم حيث أن الفجوة الجنسية مابين الجنسين تساوي صفر بينما نجد أن هناك تفاوتا في العديد من الدول النامية.

وسنحتاج إلى التصنيف وفقاً لمعايير سياسى واقتصداى واجتماعى حتى تكون العوامل أكثر وضوحاً فإلى شئ من التفصيل :

الأسباب الاقتصادية

وهى من أكثر الأسباب انتشاراً وتأثيراً على البطالة، التي تُؤدّي إلى رفع مُعدّلاتها الدوليّة، ومن أهمّ هذه الأسباب:

1- التحول للنظام الاقتصادي الحر وتوقف الدولة عن تشغيل الخريجين .
2- ضعف الاهتمام بنظام التعليم مما أدى إلى ضعف المؤهلات.

3- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.

4- التزايد المستمر لاستعمال الآلات مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال .

5- زيادة عدد المُوظّفين مع قلّة الوظائف المعروضة، وهي من المُؤثّرات التي تنتجُ عن الرّكودِ الاقتصاديّ في قطاع الأعمال، خصوصاً مع زيادة أعداد خريجِي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المُناسبة لهم.

6- الاستقالة من العمل والبحثُ عن عملٍ جديد؛ وهي بطالة مُؤقتة، تشملُ كلّ شخصٍ تخلّى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عملٍ غيره، ولكنّه يحتاجُ إلى وقتٍ طويل للحصول على عمل، لذلك يُصنّفُ في فترةِ بحثه بأنّه عاطلٌ عن العمل.

7- استبدالُ العمال بوسائل تكنولوجيّة كالحاسب، أدّتْ إلى زيادةِ المَنفعة الاقتصاديّة على الشّركات بتقليل نفقات الدّخل للعمّال، لكنّها أدّتْ إلى ارتفاع نسبة البطالة.

8- الاستعانة بموظّفين من خارج المُجتمع، وهي التي ترتبطُ بمفهوم العمالة الوافدة سواءً في المِهَن الحرفيّة، أو التي تحتاجُ إلى استقدام

خُبراءٍ من الخارج، ممّا يُؤدّي إلى الابتعادِ عن الاستعانةِ بأيّ مُوظّفين أو عمّال مَحليّين.

9- قدرة الدول والحكومات على تطوير قطاع الأعمال، على تقلّص فرص العمل المتاحة، فيما لا يتوقف نمو حجم المؤهلين، ما يتسبب لاحقاً في عدم تكافؤ عدد الفرص مع عدد المؤهلين، ما يتجسد في مشكلة البطالة.

10- التخلف الاقتصادي في الدول النامية وهو اجتماعي المنشأ ،فكلما زاد عدد السكان زادت نسبة البطالة ارتفاعا[3]، ذلك ان الزيادة السريعة في نمو السكان وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل ،فالنمو السكاني يؤدي الى زيادة نمو القوى العاملة .

11- ندرة الموارد الاقتصادية أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة في تمويل عمليات التنمية .

[3]- العولمة واثارها في البطالة والفقر التكنولوجي -عباس صالح ص90.

12- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم .

13- عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل ،وعدم التوسع في أماكن الانتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة .

14- ظهور تقلّباتٍ في الوضع الاقتصاديّ المحليّ في الدّول، نتجُ عنها مجموعة من الصّعوبات الاقتصاديّة، ومن أهمّها ضعف القدرة على توفير الوظائف.

15- عدم تناسب أعداد الوظائف المُتاحة مع أعداد الأفراد في مرحلة أو سنّ العمل، ممّا يُؤدّي إلى زيادةِ انتشار البطالة بينهم.

16- عدم تناسب المُؤهّلات الوظيفيّة للوظائف الشّاغرة مع المُؤهّلات التعليميّة أو الخبرات المِهنيّة للأفراد، ممّا يُؤدّي إلى توفر الوظائف مع عدم وجود مُوظّفِين مُناسبين لها.

17- توفير وظائف في أوقاتٍ مُعيّنة من السّنة، التي يعملُ فيها الأفراد خلال فترةٍ زمنيّة تنتهي مع انتهائها، ومن الأمثلة عليها المِهن الزراعيّة.

obeikandl.com

18- أثرت التكنولوجيا على معدّل البطالة في الدول، فوجود وضع سياسي متردٍ داخل الدولة، والعلاقات الخارجية السيّئة لها مع الدول المحيطة، أدّى إلى عدم اهتمام الدولة بالقضايا الداخليّة لها.

19- انتشار الأمية أو تدني مستوى التعليم، الشيء الذي يحول دون وضع برامج للتدريب والتكوين طبقاً لما يتطلبه سوق العمل المتجدد والمتغير باستمرار في ظل الطفرة التكنولوجية.

20- توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تامينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة .

21- وجود فرقٍ بين الأجور السّائدة في سوق العمل والأجور المطلوبة لتحقيق التّوازُن في سوق العمل؛ بحيث تتوفر فُرص العمل للجميع.

22- غياب العدالة في العرض والطّلب على العمل؛ إذ توجد قطاعات مهنيّة أو مناطق جغرافيّة يكون الطلب فيها على العمل كبيراً مُقارنة بمناطق أخرى لا تتوفر فيها أيّ طلبات عمل.

obeikandl.com

الأسباب الاجتماعية للبطالة:

الأسباب الاجتماعيّة للبطالة وهي الأسباب المُتعلّقة بالمجتمع الذي يتأثّرُ ومن أهمّ الأسباب الاجتماعيّة:

1- ارتفاع مُعدّلات نموّ السُكانّ مع انتشار الفقر، الذي يُقابله عدم وجود وظائفَ أو مِهَن كافية للقوى العاملة.

2- غياب التنميّة المَحليّة للمُجتمع، التي تعتمدُ على الاستفادةِ من التّأثيرات الإيجابيّة التي يُقدّمها قطاع الاقتصاد للمُنشآت.

3- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التّعليم، ممّا يُؤدّي إلى غيابِ نشر التّثقيف الكافي، والوعي المُناسب بقضيةِ البطالة بصِفتِها من القضايا الاجتماعيّة المُهمّة.

4- زيادة أعداد الشّباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس؛ بسبب عدم حصولهم على وظائفَ أو مهنٍ تُساعدهمُ في الحصول على الدّخل المُناسب لهم.

5- غياب التّطوير المُستمرّ لأفكار المشروعات الحديثة، التي تُساعدُ على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل.

6- الهجرة من الرّيف إلى المدينة، تُؤدّي إلى زيادةِ أعداد العاطلين عن العمل في المُدن.

7- انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية .

الأسباب السياسيّة

الأسباب السياسيّة للبطالة هي كافةُ المُؤثّرات المُرتبطة بالبطالةِ والمُتعلّقة بالسّياسةِ الخاصّة لدولةٍ ما، ومِن أهمها:

1- انخفاضُ القدرةِ على دعمِ قطاعِ الأعمال من جانب الحكومات الدوليّة.
2- انتشارُ الحروب والأزمات الأهليّة في الدّول.
3- غياب تأثير التّنمية السياسيّة على الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ في الدُول النّامية.
4- عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل لذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشاريعهم لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل القضائية

سمات خاصة للعاطلين عن العمل :

للعاملين العاطلين عن العمل سمات خاصة وهى:

1- أن الشطر الأعظم من كتلة البطالة يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة عدد العاطلين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15، 40 عاماً شكل نحو 99% من عدد العاطلين0

2- أن البطالة هي بطالة متعلمة فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية، ويلاحظ أن نسبة المتعلمين في كتلة المتعطلين أخذ في الازدياد وهو ما يعني إهدار طاقات وموارد استثمارية تم استثمارها في عملية التعليم دون أن ينتج عنها عائد، يتمثل في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبح منتجة.

3-ارتفاع نسبة البطالة بين النساء فنسبة البطالة بين النساء في الحضر 22.1 % مقابل 8.4% بالنسبة للبطالة بين الرجال أما في الريف فكانت النسبة أكبر من ذلك حيث بلغت 26.3 % بينما سجلت معدلات البطالة في صفوف الرجال في الريف انخفاضاً عن مثيله في الحضر، فقد بلغ نحو 6.6 %

4- اتجاه معدلات البطالة للارتفاع في الحضر بعد أن كانت في فترات سابقة ترتفع بنسبة أكبر في الريف، وربما يمكن تفسير ذلك بتزايد معدلات هجرة الأيدي العاملة العاطلة من الريف إلى المدن سعياً وراء فرصة عمل كما يمكن إيجاد تفسير لهذه الزيادة في كون الجزء الأكبر

من البطالة هي بطالة متعلمة وهي عادة موجودة بنسبة أكبر في الحضر إلى جانب قدرة قطاع الزراعة خاصة الزراعة العائلية على استيعاب عمالة إضافية حتى وإن كانت زائدة عن حاجة العمل مما يقلل من نسبة البطالة الظاهرة في الريف.

obeikandl.com